

روما، 4 مارس 2011

توصية

لجنة الأمن السياسي وحقوق الإنسان

على المواضيع التالية:

- 1- الإنتفاضات الشعبية في الآونة الأخيرة في العالم العربي
- 2- دور المجتمع المدني في السياق المؤسسي للاتحاد من أجل المتوسط
- 3- الأمن في البحر الأبيض المتوسط

الموضوع الأول المقرر: السيدة توكيا صيفي (Tokia Saifi)

الموضوع الثاني المقرر: السيد بيدريه Pedret (اسبانيا)، والسيد أفيريوات Aferiat (المغرب)، والسيد مورو (Moro) (المغرب)، والسيدة فلوتر (Flautre) (البرلمان الأوروبي)

الموضوع الثالث المقرر: السيد بانزيري Panzeri (البرلمان الأوروبي)، والسيد رزقي (Rezgui) (الجزائر)، والسيدة داغي (Daği) (تركيا)

- أ. منذ بداية السنة، تمكنت الأمم ولاسيما الشباب في العديد من البلدان العربية، التغلب على الخوف، وإعطاء صوتهم لتطلعاتهم المشروعة إلى الحرية، تحسين الظروف الاجتماعية – الاقتصادية واحترام كرامتهم،
- ب. في حين أن، في أعقاب اسقاط قاداتهم، بدأت تونس ومصر عملية انتقالية ستحدد نتائجها التطورات السياسية في كافة أنحاء المنطقة، في حين أن الاتحاد الأوروبي له دور ومسؤولية خاصة في هذا السياق،
- ج. في حين أن، الشعب الليبي تعرض للقمع بالعنف الغير مقبول والذي أودى بحياة المئات من الأشخاص،
- د. في حين أن، وسائل الاتصال مثل فيس بوك أو تويتر وهكذا الإنترنت، والتي تعد ناقلة مهمة للتعبئة الشعبية، لا تزال تعوقها المواقع،
- هـ. في حين أنه تم نهب ثروات بعض البلدان بصورة منتظمة من قبل القادة الغير مسؤولين بينما هناك قطاعات كبيرة من السكان محرومون من التقاسم العادل لثمار الاقتصاد، تعيش في الفقر، وتعاني من الفساد المزمن،
- و. في حين أن الاتحاد الأوروبي يتحمل مسؤولية في هذه الحالة، خاصة للخلط بين تنفيذ السياسات للوضع الراهن وتفضيل العلاقات الحكومية الدولية،
- ى. بينما الاتحاد من أجل المتوسط لم يتمكن، حتى الآن، من الاستجابة للتطلعات التي أثارها لدى مواطنين النهرين،
- ١- تعرب عن تضامنها مع الناس الذين يتطلعون إلى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية؛ تؤيد بشدة أي قوة دافعة لعملية التحول الديمقراطي التي تأتي من داخل الشركات؛
- ٢- تعرب عن قلقها الشديد ازاء الوضع في ليبيا وتدين بلا تحفظ فظائع العنف ضد الناس وترحب بالعقوبات التي اعتمدت في 26 فبراير 2011 من قبل مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، بما في ذلك الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية ، وحظراً على الاسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول، وترغب في التنفيذ الفوري لهذه العقوبات؛
- ٣- تعترف بأنه يحق للشعوب والدول المعنية اختيار طريقها للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، بما في ذلك تحديد التقويمات الانتخابية الخاصة بهم والتي تسمح للانتقال السلس أن يأخذ في الاعتبار تطلعات السكان بصورة مستديمة، وتشير إلى أن الحق في الاحتجاج السلمي غير قابل للتصرف، ويدعو الحكومات لإعطاء الضمانة الحقيقية لحرية المعلومات والتعبير وتكوين الجمعيات، وخاصة حرية الوصول الى شبكة الانترنت ووسائل الاتصال الأخرى؛
- ٤- دعوة الحكومات الانتقالية المعنية بضرورة استخدام السلطات في البلدان الشريكة جميع الوسائل القانونية والسياسية اللازمة لتيسير عودة الثروة المنهوبة إلى الوطن وتوافرها في خدمة سياسات العدالة الاجتماعية الجديدة؛
- ٥- وهي مقتنعة بأنه يجب أن تصاغ العلاقات بين أوروبا والساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط أكثر من أي وقت مضى من خلال شراكة حقيقية، تركز على اعتماد قيم وأهداف مشتركة، تدعو الحكومات إلى التوجه نحو الديمقراطية في البلدان العربية، الذي يصادف وقتاً مناسباً للوصول إلى هذه الغاية ، وإشراك الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في صياغة السياسات ومحور منظم ومهم للاتحاد من أجل المتوسط؛
- ٦- تطلب من الاتحاد الاوروبي اتخاذ مبادرة تنفيذية مع وسائل كافية لمعالجة الأزمة الإنسانية الناجمة عن تدفق

اللاجئين داخل وخارج الحدود الليبية؛

٧- رحبت بالتزام المرأة في انتفاضات في البحر الأبيض المتوسط، وتشدد على ضرورة مشاركتها في القرارات التي اتخذت أثناء عملية التحول السياسي والدستور؛ وتركز على ضمان وجود المرأة على جميع المستويات في الهياكل المستقبلية للحكم الديمقراطي؛

٨- تكرر دعمها لإنشاء البنك الأوروبي المتوسطي للتنمية والاستثمار لدعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية؛ وتدعو الإتحاد الأوروبي إلى زيادة تخصيص أدواتها المالية والتركيز في المقام الأول على البلدان الشريكة في التحول الديمقراطي؛

٩- تدعو حكومات الإتحاد من أجل المتوسط لإعطاء إجابة على التحديات التاريخية التي تواجه المنطقة اليوم؛ وتدعو لهذا الغرض الفوري لإحياء هياكل التعاون على أعلى مستوى، وشغل وظيفة الأمين العام في أقرب وقت ممكن، واستعراض شامل لأدواتها لمرافقة التغييرات في السياسات الجارية بسرعة وتغيير كبير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعو حكومات الإتحاد من أجل المتوسط تحديد وتدعيم المشاريع الأوروبية المتوسطة في قطاعات الغذاء، الصحة، الهجرة والمالية

حول دور المجتمع المدني في السياق المؤسسي للاتحاد من أجل المتوسط

- أ . ونظرا لأهمية المجتمع المدني في جميع بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، وهاكلها، التي كان لابد من ضمان قوتها للسماح للناس بالتصرف والمشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية التي تشكل مستقبلها،
 - ب . بالنظر إلى الأحداث الأخيرة في العديد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك تونس ومصر وغيرها من الجهات التي تثير مسألة مركزية المجتمع المدني في حياة الشعوب، وأهميته التاريخية،
- ١- تقر بالحاجة إلى إشراك المجتمع المدني في مختلف الحالات والتعامل معها كقوة للمقترحات والمبادرات البناءة؛ وتدعو لمصالحة بين المجتمعات المدنية في ضفتي البحر الأبيض المتوسط تهدف إلى تحسين التعاون الإقليمي والتفاهم بين الثقافات والحضارات، مع الحرص على الحفاظ على هويتهم واحترام الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والدينية حتى تزدهر منطقة الاستقرار والسلام والديمقراطية في منطقة البحر الأبيض المتوسط،
 - ٢- تأسف لعدم أخذ الاتحاد من أجل المتوسط في الاعتبار، حتى الآن، الدور والتطلعات، خاصة الديمقراطية والاجتماعية للمجتمع المدني على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط في وضع وتنفيذ سياساتها وأنشطتها من خلال التركيز أكثر في علاقاتها مع الأنظمة القمعية؛ تسلط الضوء على العواقب الكارثية لهذا النهج لممثلي المجتمع المدني، وخاصة عدم وجود أي حماية لهؤلاء الممثلين تعتبر الآن المشروعة،
 - ٣- تعتقد أنه من مسؤولية الاتحاد من أجل المتوسط إصلاح نفسها لتلبية تطلعات الشعب، والمساهمة الفعالة في دعم التحولات الديمقراطية الجارية لضمان الفصل بين السلطات، استقلال القضاء، ومكافحة الإفلات من العقاب، ومكافحة الفساد واحترام الحريات الأساسية،
 - ٤- ترى أن تقرير مؤسسة Anna Lindh حول "الاتجاهات الأورو-متوسطية المتعددة الثقافات 2010" وتوصياتها تستخدم كأداة عمل هامة للعناصر الفاعلة من المجتمع المدني، المؤسسات العامة، وكل من يطمح إلى تحقيق التقارب بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط والاحترام المتبادل بين الثقافات،
 - ٥- ترحب بتنفيذ البرنامج الإقليمي « Euromed société civile 2010-2013 » ، الذي روج من قبل المفوضية الأوروبية وتعاون مع المنبر المدني يوروميد "Euromed" وشركائه، والذي يهدف إلى دعم تطوير المجتمع المدني بصفة خاصة في جنوب المتوسط، وتعتقد أن هذا المشروع سيسهم في تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز آليات الحوار والتشاور بين الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية، وأيضا تعزيز شبكة من علاقات التعاون والشراكة بين المجتمع المدني في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط و بلدان الشمال،

٦. رحب بإنجازات مؤتمر القمة الأوروبية ومتوسطة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة المنعقدة في روما في الفترة بين ١٠ - ١٢ نوفمبر ٢٠١٠، حيث يمثل الإعلان الختامي وثيقة ذات أهمية قصوى، كذلك إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعية والمؤسسات المماثلة للإتحاد من أجل المتوسط، والذي وفقاً للمادة ١،١ من نظامه الأساسي " يعترف أن يكون تعبيراً عن منظمات المجتمع المدني، وذلك بصفة استشارية مع الإتحاد من أجل المتوسط"،
٧. يذكر أن المجلس الأوروبي الاقتصادي والاجتماعي قد تم منحه لقب مراقب في قلب AP-UpM (الإتحاد من أجل المتوسط)،
٨. يرحب بإنشاء منتدى للحوار الاجتماعي للإتحاد من أجل المتوسط – يوروميد الذي عقد اجتماعه الأول في برشلونة في ١١ مارس ٢٠١٠ وجمع الشركاء الاجتماعيين في الإتحاد من أجل المتوسط و CES و BusinessEurope،
٩. يلاحظ وجود هيئات ومؤسسات أوروبية متوسطة متصلة بالمجتمع المدني وتعبيراً عن الواقع الاجتماعي والسياسة المعاصرة؛ يرى أن الوقت قد حان للتعبير عن العلاقات الضرورية بين المجتمع المدني و- Ap و UpM (الإتحاد من أجل المتوسط)، الذي يعد الممثل السياسي لشعوب الإتحاد من أجل المتوسط،
١٠. أوصى بطريقة عملية وتعاون مرن من قبل AP-UpM (الإتحاد من أجل المتوسط) مع منظمات الجمعية المدنية؛ لإقامة علاقات دائمة ومنظمة بين الجمعية والمجتمع المدني، يدعو AP-UpM (الإتحاد من أجل المتوسط) إلى تكليف مكاتب الجمعية واللجان لهذه العلاقة، أو النظر في إنشاء هيئة خاصة لهذه المهمة، مع تطبيق الميزانية المانطرة،
١١. يشدد على أهمية تعزيز التبادلات بفاعلية بين المجتمعات المدنية لكلا الجانبين ويدعو في هذا الصدد الإتحاد الأوروبي إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لزيادة وتسهيل حركة الجمعية المدنية لتطوير ودعم وتعزيز شبكات ONG في جميع أنحاء المنطقة،
١٢. يعتقد أن الجمعية ولجانها عليهم الإستماع إلى ممثلي الجمعية المدنية من خلال تنظيم (عقد) جلسات استماع قبل اعتماد مشروع التوصيات؛ كما يعتقد أن الجمعية العامة ولجانها عليها استشارة الجمعية المدنية قبل النظر في نصوص المواد الاقتصادية والاجتماعية،
١٣. يعتقد أن الجمعية العامة ولجانها قادرين على دعوة الجمعية المدنية إلى تقديم تقارير رصد فاعلية حلولهم وقراراتهم،

حول الأمن في البحر الأبيض المتوسط

- أ- بالنظر إلى إعلان برشلونة في ١٩٩٥، حيث أعرب المشاركون عن أعتقادهم " أن السلام، والإستقرار والأمن في البحر الأبيض المتوسط يمثلون مكسباً مشتركاً يتعهد على التعزيز والتقوية من خلال جميع الوسائل المُقدمة"،
- ب- بينما من الناحية الأمنية، قد أدى هذا الإلتزام إلى التعاون المثمر في إدارة تدفقات الهجرة وهجرة العبارات ومكافحة التهديدات الإرهابية في البحر الأبيض المتوسط دون أن يكون قادراً على حل النزاعات الإقليمية التي لا تزال قائمة، بما في ذلك الشرق الأوسط،
- ت- بالنظر إلى التحديات الأمنية واسعة النطاق التي يواجهها السكان في الدول الأعضاء في الإتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك أمن الطاقة والغذاء، والكوارث الطبيعية، والأوبئة، والإتجار في المخدرات والإتجار بالبشر، الأمن السيبراني وجميع أنواع التعصب والتمييز،
- ث- بالنظر إلى تقرير التنمية البشرية العربية في ٢٠٠٩ – إن تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية – من **PNUD** وبالنظر إلى مفهوم الأمن البشري، الذي يتناول التحديات المذكوره أعلاه،
- ج- بالنظر إلى تحالف الحضارات، التي لا يعترف بها الأمم المتحدة باعتبارها مبادرة قيمة لتعزيز التسامح والإحترام والحوار والتعاون بين مختلف الثقافات والحضارات والشعوب المختلفة،

١. وافق على نهج شامل للأمن، مع ضمان أن الإهتمامات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية التي يعيش فيها الناس في وفاق مع حقوق الإنسان والديمقراطية والسماح للناس لإحتواء أو منع التهديدات التي تواجه حياتهم، معيشتهم وكرامة الإنسان؛ يشدد بالتالي على الحاجة الملحة إلى الإصلاح السياسي من أجل ضمان التنمية الإجتماعية والإقتصادية ومكافحة الفقر، وضمن الأمن الغذائي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك دعم مستقبل واسع النطاق، من خلال سياسة الجوار الأوروبية PEV والإتحاد من أجل المتوسط، مع مشاريع وتدبير لتشجيع التعاون والتجارة والإستثمار في المنطقة؛

٢. يذكر أن هذا المنهج الأمني الشامل عليه السعي إلى القضاء على الأساس الأيديولوجي من المخاطر الأمنية؛ ويرحب في هذا الصدد بإعتماد استراتيجية تحالف الحضارات في منطقة البحر الأبيض المتوسط في نوفمبر ٢٠١٠، في مالطا، باعتبارها أداة هامة لتحقيق هذا الهدف؛ ويشدد على أهمية تعزيز الحوار بين الثقافات ويشجع **Fondation Anna Lindt** على مواصلة عملها من أجل التعزيز والتفاهم المتبادل من خلال التبادلات بين بلدان الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط؛

٣. يذكر أنه لن تتم مكافحة الإرهاب والأصولية، فضلاً عن تدابير مراقبة الهجرة على حساب الحريات المدنية والحقوق الأساسية ويتطلب مراعاة البعد الإنساني والإقتصادي والإجتماعي فضلاً عن احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، بعيداً عن المخاوف الأمنية بالمعنى الدقيق للكلمة، ويكرر في هذا الصدد، الدعوات السابقة للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط لتسهيل إصدار التأشيرات بهدف تنظيم تدفقات الهجرة وتعزيز حماية وإدماج المهاجرين الشرعيين؛

٤. يعتقد أنه يجب على المجتمع المدني المشاركة في صياغة وتنفيذ الإستجابة الشاملة لتحديات الأمن البشري؛ ويعتقد أن إنشاء آليات مناسبة للحوار تُعد ضرورية لتحقيق هذا الهدف؛

٥. يعتقد أن إطار الإتحاد من أجل المتوسط يبقى مورداً غير مستغل للتعددية الفعالة التي تعود بالفائدة على جميع المواطنين ويطلب تعميق وتوسيع نطاق الحماية المدنية للإتحاد من أجل المتوسط لتعزيز إدارة المخاطر على المستويات المناسبة في جميع الدول التي تُعد جزءاً منها؛

٦. يعترف بعمل المراكز المتخصصة القيم في إدارة المخاطر؛ ومع ذلك يأسف للإفتقار إلى التواصل بين الخبراء وصانعي القرار؛ لذا يدعو الإتحاد من أجل المتوسط للنظر في كيفية دمج الموارد المتاحة، ولتعزيز الروابط السياسية مع هياكل صنع القرار وتعزيز وجودها للمواطنين؛

٧. يعتبر خطوة ملموسة في هذا الإتجاه، ويرحب بقرار اللجنة الأوروبية PNUD بإنشاء مركز لمواجهة الأزمات والإنذار المبكر في 2011-2012 لأمانة جامعة الدول العربية العامة، في القاهرة، من أجل تعزيز تبادل المعلومات والتعاون لإيجاد حلول مقبولة من الطرفين لحالات الأزمات؛

٨. يدعو الدول الأعضاء في الإتحاد من أجل المتوسط إلى تأييد المرونة التشغيلية، وهندسة متغيرة في مجال الحماية المدنية، للسماح بمبادرات محددة ومحدودة جغرافياً؛ يدعو الإتحاد من أجل المتوسط لدراسة أشكال التعاون الإقليمي المعزز بين أعضائه التي تربطهم مصالح مشتركة،

0
0 0

يدين رئيسه إحالة هذه التوصية إلى حكومة دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، للمشاركة في رئاسة الإتحاد من أجل المتوسط، والأمين العام للإتحاد من أجل المتوسط، وجامعة الدول العربية، ومجلس وزراء الإتحاد الأوروبي، والممثل السامي/نائبة الرئيس كاترين أشتون، واللجنة الأوروبية، والبرلمانات وحكومة الدول الأعضاء في الإتحاد من أجل المتوسط والبرلمان الأوروبي.